دراسة في كتاب التضاد في القرآن الكريم للأستاذ محمد نور الدين المنجد

د. ملك محمد حسن إسماعيل*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١١/٨/١٧م تاريخ قبول البحث:٢٠١٢/٢/٨م

ملخص

هذه دراسة تحليلية لكتاب التضاد في القرآن الكريم للأستاذ محمد نور الدين المنجد و هو كتاب أعده ونال عليه درجة الماجستير في اللّغة العربية من جامعة دمشق، يتألف الكتاب من مقدمة و فصلين وخاتمة يتألف الفصل الأول المعقود لجهود السابقين في التضاد من مبحثين: الأول معقود للتضاد في اللغة، والثاني معقود للتضاد في علمي أصول الفقه والمنطق وعلوم القرآن الكريم ، أما الفصل الثاني فقد عقده الباحث للتضاد في القرآن الكريم ويتألف من ثلاثة مباحث، الأول : معقود للتضاد في حروف المعاني، والثاني معقود للتضاد في المواد اللغوية ، والثالث معقود للتضاد في الصيغ الصرفية.

وانتهى الباحث إلى إنكار التضاد في القرآن الكريم ورأت دراستنا بعد مناقشة الباحث في أدلته إلى إثبات التضاد في القرآن الكريم .

Abstract

This is an analytic study of Al-Monjed's book "Antonyms In The Holy Quran". Al-Monjed has obtained a Master's Degree for preparing this book that consists of an introduction, two chapters, and a conclusion. The first chapter focuses on the predecessors' efforts consists of two parts: the first one is for antonyms; and the second one is for antonyms in the fields of Fekh (a religious field) and logic and different studies of the Holy Quran. The author of the book, in the second chapter, focusese on antonyms, specifically in the Holy Quran. This chapter consists of three parts: the different meanings of particles, antonyms in various linguistic items, and antonyms in morphological structures. The researcher concludes his research by finding no antonyms in the Holy Quran. Upon studying this book, and discussing it, the current study disagree with main point of the book and shows evidence that antonyms do exist in the Quran.

هذا كتاب أعدّه الباحث ونال عليه درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها من جامعة دمشق، وهو يتألف من مقدمة وفصلين وخاتمة. يتألف الفصل الأول المعقود لجهود السابقين في التضاد من مبحثين: الأول معقود للتضاد في اللغة، والثاني معقود للتضاد في علمي أصول الفقه والمنطق وعلوم القرآن الكريم، أما الفصل الثاني فقد عقده الباحث للتضاد في القرآن الكريم ويتألف من ثلاثة مباحث، الأول: معقود للتضاد في حروف المعاني، والثاني:عقود للتضاد في المواد اللغوية، والثالث: معقود للتضاد في الصيغ الصرفية.

المقدمة:

ساق الباحث في مقدمة كتابه حديثاً عن أهمية الأضداد وأنه ظاهرة من ظواهر العربية بل هو مزية من مزاياها، وأشار إلى اختلاف العلماء في النظر إلى هذه الظاهرة ، فمنهم من يراها " حلة تزهو بها العربية على أخواتها من اللغات ... وفريق يراها مطعناً على العربية يسلب بهاء الفصاحة. ويخلع عليها أثواب الغموض"(١).

* أستاذ مساعد، كلية الأميرة عالية، جامعة البلقاء التطبيقية.

منهج الباحث:

بيّن الباحث في مقدمته أنه نهج في كتابه نهجاً يجمع بين التنظير والتطبيق، يقول: "والذي دفعنا إلى الجمع بين التنظير والتطبيق أن معظم المصنفات التي تناولت هذه الظاهرة قديماً وحديثاً سلكت إحدى سبيلين : إما أن تدلي برأي في تعريف الضد وسبب التصنيف فيه ثم تشرع بجمع ألفاظ التضاد بين دفتيها، وهذا طابع المصنفات القديمة غالباً، وإما أن تنتهج مسلك البحث والتنظير وجمع الأقوال المتنافرة، وتكتفي ببعض الأمثلة القليلة المكرورة كالجون والقرء. وقليلة هي الدراسات التي تناولت الموضوع من جانب تطبيقي تعرضت فيه لطائفة من الأضداد بالدرس والمناقشة التحليلية ، لذلك رأينا أن نسلك الطريقين معاً في هذه الدراسة" [٢].

وسنرى أن الجانب النظري من كتاب الباحث على ما فيه من إحاطة واستقصاء وشمول ، ومتابعة لطبعات الكتب المختلفة التي ألفت في الأضداد، قد اتكأ في الكثرة الكاثرة من مسائله التي بسطها على كتاب " الأضداد في اللغة" للدكتور محمد حسين آل ياسين فكلاهما اهتم بسرد الكتب المطبوعة والمخطوطة والمفقودة التي ألفت في الأضداد، و كلاهما اهتم بذكر العوامل و الأسباب التي أفضت إلى وجود هذه الظاهرة. وكلاهما اهتم بذكر الخلاف بين العلماء في اثبات هذه الظاهرة أو إنكارها أو التوسط بين المذهبين ، و كلاهما حشد آراء المحدثين من العرب والمستشرقين الذين تناولوا هذه الظاهرة، وإذا كان ثمة خلاف بين الباحثين فهو منصب على طريقة العرض وبعض الاجتهادات الفرعية، لذلك لا أتردد في القول بأن الجانب النظري من هذا الكتاب لا جديد فيه بل هو مكرور معاد، ووقفت على تشابه تام في العبارات بين الباحثين يقول د. محمد حسين آل ياسين: " فقد وقف المستشرقون من الأضداد مواقف متباينة، فقد أوغل بعضهم في تاريخ البشرية، وأرجع ظاهرة الأضداد إلى العصور القديمة، عندما كان العقل البشري في سذاجته، فلم يكن يفطن لما يعتريه من تناقض" [٣]. و يقول الأستاذ محمد نور الدين المنجد:أما المستشرقون فكانت مواقفهم من الأضداد متباينة... وبهذا نرى أن هذين المستشرقين – يريد آبل وجورديس– قد أوغلا في تاريخ البشرية بحثاً عن تعليل يصدق على كل الأضداد، وهو سذاجة العقل البشري، وما كان يعتريه من تناقض"[٤] والغريب أيضاً أن هذه العبارة ساقها الدكتور حسين نصار في كتابه " مدخل تعريف الأضداد " من غير نسبة [٥].

ويبدو أن الباحث قد أحس بأن الجانب النظري الذي سطره لا جديد فيه وأنه من مكرور القول ومعاده فقال : " ولعل ميزة هذه الدراسة و أهميتها تكمن في جانبها التطبيقي الذي اتخذ من ألفاظ القرآن الكريم، وأسلوبه الحكيم أساساً له وغاية " [٦]. والحق أنَّ هذا الجانب التطبيقي الذي ظن الباحث أنَّه جديد لا جديد فيه أيضاً، والدليل على ذلك أنه انتهى في هذا الفصل إلى إنكار التضاد في القرآن الكريم – كما سنرى ذلك مفصلاً في موضعه – ومن قبل الباحث انتهى الدكتور محمد حسين آل ياسين إلى انكار التضاد في القرآن الكريم بعد أنْ ساق ثلاث عشرة لفظة من القرآن وناقشها و نفى التضاد فيها[٧]. قال الدكتور محمد حسين آل ياسين " نخلص من هذا إلى أنَّ القرآن لم يستعمل هذه الألفاظ على أنَّها أضداد كما يزعم الأضداديون، وإنما أوهمهم بذلك إغفالهم لاختلاف القراءات في القرآن ، وآثار اللهجات فيه، وقياسهم الاستعمال القرآني على الشاهد الشعري دون محاولة استقراء اللفظة التي هم في صدد معالجتها في جميع مواضعها في القرآن، وتمسكهم بالنقل في تحديد المعنى متجاهلين ما يوضحه السياق من تخصيص الدلالة، وتعيينها بعيدين عن ملاحظة ما يتقدم الآية، وما يتأخر عنها من آيات تشرح فكرتها وتبين غامضها مدفوعين في ذلك إلى ما يرون أنه هو المعنى المفترض في كلام الله ، و إن خالف عربية القرآن نفسه"[٨]. و من قبل الدكتور محمد حسين آل ياسين نفى الدكتور إبراهيم السامرائي الأضداد في القرآن[٩]. فالفكرة التي يقوم عليها الفصل المعقود للجانب التطبيقي وهي فكرة نفي التضاد عن القرآن فكرة سبق إليها الباحث، وكل ما أتى به استقصاء الألفاظ المتضادة في

القرآن. أضيف إلى هذا أن الباحث قد تعثر في هذا الفصل تعثراً منهجياً. ففي الوقت الذي يقبل فيه بظاهرة الأضداد وفق المنهجين التاريخي والوصفي، و يقبل العوامل كافة التي أفضت إلى وجود هذه الظاهرة، كما صرح بذلك في الجانب النظري بقوله: "و الذي نراه في هذا الشأن أنْ ننظر إلى الأضداد من خلال منهجين معاً، لا مفر من ذلك، الأول : هو المنهج التاريخي الذي يقودنا إلى أصل الوضع اللغوي ... والمنهج الثاني: هو المنهج الوصفي الذي يرينا الواقع اللغوي بعد أن أحاطت بالألفاظ عوامل كثيرة ... أدت إلى انحرافها عن معانيها الأصلية إلى أضدادها إما فجأة و إما ببطء. ثم شاع استخدامها بين العرب الخلص في الجاهلية والإسلام بمعنييها الأصيل والدخيل، فأصبحت بذلك أضداداً، وجمعت في مصنفات أفردها العلماء لهذه الظاهرة. ولا مانع عندنا من قبول كل العوامل التي أدت إلى نشوء هذه الظاهرة ما دامت الألفاظ المفردة تدل على معنيين متضادين في الاستعمال من دون تعسف أو تمحل ، و نحن بهذا نخالف بعض المحدثين" [١٠].

هذه الرحابة في النظر إلى ظاهرة الأضداد سرعان ما تلاشت في الجانب التطبيقي وأخذ الباحث يجهد نفسه، ويعتسف الطريق من أجل نفي فكرة التضاد في القرآن، مع أنَّ كثيراً مما أورده من الألفاظ المتضادة ومما نفاه يعود إلى العوامل التي أقرها في الجانب النظري وهذا تناقض ،كما تناقض الباحث مع نفسه حين أصر في مقدمة كتابه على التعامل مع الجانب التطبيقي وفق المنهج التاريخي، قال :

"وكان نهجنا في هذه الدراسة التحليلية قائماً على استقصاء جميع الأضداد الواردة في القرآن الكريم . ثم ترتيبها واستقراء شواهدها ومناقشتها بالموازنة بينها وبين أشباهها في القرآن إن وجدت وفقاً للمنهج التاريخي الذي يأخذ بأصول الألفاظ أو يبحث عنها، ويضرب صفحاً عما يعتريها من عوامل التطور الصوتي أو الدلالي" [١١]. وأنا أقول لماذا ضيّق الباحث على نفسه وضرب صفحاً عن العوامل التي أقرَ بها وارتضاها في الجانب النظري من كتابه مما أفضى به إلى نتائج غير صحيحة، نتائج تقوم على نفي فكرة التضاد في القرآن الكريم، ثم إني لأتساءل فأقول أي خطر يقع على القرآن إذا قلنا بوجود الأضداد فيه، وقد قال بذلك عدد من العلماء المتقدمين؟ أليس القرآن جارياً على سنن العرب في كلامها؟ أليس القرآن منزلاً بلسان عربي مبين؟ إن الفارق بين القرآن وكلام العرب واقع في ارتفاع طبقة الكلام في القرآن لا في السنن. نعم تعثر الباحث في هذا الجانب وفي نفي التضاد عن القرآن مع أنه يصرح في مقدمة كتابه بأن التضاد مزية من مزايا العربية قال: "ومن هذه الظواهر التي امتازت بها العربية من غيرها من اللغات ظاهرة التضاد في طائفة من ألفاظها . إذ إنَّ اجتماع الضدين في لفظ واحد ظاهرة ليست بمنأى عن اللغات الحية "[١٢].

الفصل الأول
التضاد في جهود السابقين

المبحث الأول : التضاد في اللغة :

احتفى الباحث في هذا الفصل بطائفة من مسائل الأضداد من مثل الكتب التي ألفت في الأضداد، وساق منها ثلاثين كتاباً منها ما هو مخطوط، و منها ما هو مطبوع، و منها ما هو مفقود[١٣]. كما ساق عدداً من الكتب التي ضمت في تضاعيفها فصولاً أو حديثاً عن الأضداد كالغريب المصنف لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، وأدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي (ت٤٢٩هـ) ، والمخصص لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، والمزهر للسيوطي (ت٩١١هـ)، وفروق اللغات لنور الدين الجزائري (ت ١١٨٥)[١٤].

كما عرّج على آراء المحدثين الذين تناولوا هذه الظاهرة من عرب و مسشرقين ، فذكر من المسشرقين ردسلوب وجيز، ونولدكه، وفايل، وبلاشير، وداود كوهين، وآبل وجورديس[١٥]. ووقف عند قواعد جيز وقفة متأنية، وهي العوامل التي رآها جيز مفضية إلى نشوء الأضداد و كثرتها من مثل تصاحب المعاني المتضادة في الذهن، والاستعارة، والتأثرات والانفعالات غير القابلة للضبط المحدود[١٦] ونحو ذلك مما سنذكره عند الحديث عن عوامل نشوء الأضداد في موقعه .

ويرى الباحث أن جيز لم يأت بجديد لأن العرب القدماء أشاروا إلى معظم قواعده، وساق الباحث النتيجة التي توصل إليها جيز وهي أن الأضداد في العربية لا تزيد على اثنين وعشرين ضداً[١٧]. وقد ذكر الدكتور محمد حسين آل ياسين من قبل هذا كله [١٨].

وذكر من الباحثين العرب الدكتور منصور فهمي، والأستاذ عبد الفتاح بدوي، والأب مرمرجي الدومنيكي، والدكتور ابراهيم أنيس، والدكتور محمد حسين آل ياسين، والأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم، والأستاذ حسين محمد، والدكتور ربحي كمال، والدكتور عبدالله الجبوري، والدكتور علي عبد الواحد وافي، والدكتور صبحي الصالح، والدكتور إميل بديع يعقوب والدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور ابراهيم السامرائي، والدكتور توفيق محمد شاهين، والدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد الكريم مجاهد وغيرهم [١٩] .

وفي هذا الجانب يتشابه الأستاذ محمد نور الدين المنجد مع الدكتور محمد حسين آل ياسين[٢٠].

تعريف الأضداد:

ينتقل الباحث إلى تعريف الأضداد فيسوق تقسيم سيبويه للكلم إلى ثلاثة ضروب ، منه ما اتفق لفظه واختلف معناه، ويراد به الأضداد، ويبين الباحث أن العلماء الذين خلفوا سيبويه قد تابعوه في هذا التقسيم وينتهي إلى أن الأضداد " مصطلح أطلقه اللغويون العرب على الألفاظ التي تنصرف إلى معنيين متضادين، وعليه فإن الأضداد اللفظية التي تتقابل فيها المعاني من دون أن يتحد فيها اللفظ كالليل والنهار، والطول و القصر، والحياة والموت، لا تعد من الأضداد بهذا المصطلح" [٢١]. و يرى الباحث أن الأضداد جزء من المشترك اللفظي وفاقاً للعلماء القدماء كقطرب وأبي بكر الأنباري وبعض العلماء المحدثين كالدكتور علي عبد الواحد وافي، والدكتور ابراهيم أنيس، والدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عادل أحمد زيدان، والدكتور عبد الكريم مجاهد، وخلافاً للدكتور محمد حسين آل ياسين، والأستاذ محمد الأنطاكي اللذين رأيا أن ثمة فرقاً بين المشترك والأضداد [٢٢] .

الاهتمام بالأضداد :

ينتقل الباحث إلى الحديث عن الاهتمام بالأضداد وتدوينها، ويقول إن الاهتمام بالأضداد قد ظهر في وقت مبكرٍ سواء عند العلماء الذين لم يؤلفوا في الأضداد كالخليل بن أحمد، أو الذين ألفوا فيها كقطرب، وأبي حاتم، ويمكن تلخيص الدوافع التي دفعت العلماء إلى التأليف في الأضداد على نحو ما ساقه الباحث في أربعة دوافع:

الأ ول : قلة التأليف في هذه الظاهرة استناداً إلى ما حكاه قطرب.

الثاني: كثرة التأليف في هذه الظاهرة استناداً إلى ما حكاه أبو حاتم السجستاني.

والثالث: الرد على الشعوبية الذين رأوا أن الأضداد نقيصة في العربية .

الرابع : شوق العلماء إلى معرفة الفوائد و النوادر هو الذي دفعهم إلى تسجيل الأضداد والتوسع فيها، وهو ما حكاه الدكتور ابراهيم السامرائي[٢٣] .

الأضداد بين الإثبات والإنكار :

ينتقل الباحث إلى درس الأضداد بين الإنكار و الإثبات – وهو ما درسه الدكتور محمد حسين آل ياسين من قبل – فبيّن أنَّ ثمة فريقاً أنكر الأضداد وفريقاً آخر أثبتها وفريقاً ثالثاً توسط . فأما الفريق الأول فقد أنكر الأضداد رداً على الشعوبيين " الذين يعيبون وجود هذه الظاهرة "[٢٤]. وذكر من هذا الفريق من القدماء المبرد (ت٢٨٦هـ)، وابن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، والحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠ هـ)، وثعلب (ت ٢٩١هـ)، والجواليقي. ومن المحدثين الأب مرمرجي الدومنيكي، والأستاذ عبد الفتاح بدوي [٢٥]. وأما الفريق الثاني فهو الفريق الذي أثبت الأضداد وهو قسمان: قسم أثبت الظاهرة على أنها" ظاهرة حيوية بين اللهجات و اتساع في البلاغة و الخطاب"[٢٦]. وقسم سلك " سبيل العداء للعربية وعدّ هذه الظاهرة دليل نقص في الحكمة و قلة في البلاغة و هم الشعوبيون [٢٧]. وذكر الباحث من المثبتين لهذه الظاهرة المحبين للعربية المدافعين عنها ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) وابن سيده (ت٤٥٨هـ)، وأبا بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) ، وعدّه من خير المدافعين (ت ٤٥٨هـ)، عن العربية وذكر من المحدثين الدكتور توفيق محمد شاهين الذي اعترف بكل ما جاء في كتب الأضداد بل يبحث عن مزيد لها [٢٨] .

وأما الفريق الثالث فهو يعترف بوجود الأضداد و يميل إلى التقليل من عددها و على رأس هذا الفريق المستشرقين مثل آبل، وجورديس، وفايل، وجيز، وغيرهم، وقد وقف عند جيز و قواعده وقفة متأنية، والأضداد عند جيز لا تزيد على اثنين و عشرين ضداً و تابعه بعض الباحثين المحدثين مثل الدكتور منصور فهمي، والدكتور ابراهيم أنيس ، والدكتور علي عبد الواحد وافي، والدكتور محمد حسين آل ياسين[٢٩]، و ينضوي في هذا الفريق قسم ثانٍ يرى حذف القليل من الأضداد مثل الدكتور صبحي الصالح، والدكتور إميل بديع يعقوب، والدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور ابراهيم السامرائي [٣٠]. وينتهي الباحث في هذه المسألة إلى الإقرار بوجود الأضداد و الأخذ بالمنهجين الوصفي والتاريخي قال: "والذي نراه في هذا الشأن أن ننظر إلى الأضداد من خلال منهجين معاً، لا مفر من ذلك الأول: هو المنهج التاريخي الذي يقودنا إلى أصل الوضع اللغوي .... و المنهج الثاني هو المنهج الوصفي، الذي يرينا الواقع اللغوي بعد أن أحاطت بالألفاظ عوامل كثيرة ... أدت إلى انحرافها عن معانيها الأصلية إلى أضدادها، إما فجأة و إما ببطء ثم شاع استخدامها بين العرب الخلص في الجاهلية و الإسلام بمعنييها الأصيل والدخيل فأصبحت بذلك أضداداً.... و لا مانع عندنا من قبول كل العوامل التي أدت إلى نشوء هذه الظاهرة ما دامت الألفاظ المفردة تدل على معنيين متضادين في الاستعمال" [٣١]. وسنرى أن الباحث يناقض نفسه فينكر التضاد في القرآن الكريم جملة مع أن كثيراً من الأضداد التي أنكرها في القرآن تعود إلى العوامل التي أقرها وفقاً للمنهج الوصفي الذي أقر به .

أسباب نشوء الأضداد :

ينتقل الباحث إلى الحديث عن أسباب نشوء الأضداد وكثرتها ويرجع ذلك إلى اثني عشر عاملاً أو سبباً ذكر معظمها الدكتور محمد حسين آل ياسين من قبل، وهي :

١. الوضع اللغوي الأول أي أن التضاد سنة من سنن العرب في كلامها .
٢. تداخل اللهجات و اختلافها .
٣. الاقتراض من اللغات المجاورة .
٤. التطور اللغوي ويشمل التطور الصوتي مثل أسر التي تأتي بمعنى أظهر وكتم. فالإظهار من الأصل الشيني اشر كما يرى د. أحمد مختار عمر، والتطور الدلالي كانتقال الخاص إلى العام ، أو العام إلى الخاص مثل رمّ العظم بمعنى قوي و بمعنى ضعف كما يرى جيز .
٥. الأسباب البلاغية: وتشمل الحذف والاختصار، والاستعارة والمجاز .

٦. الأسباب الصرفية: من مثل صيغة فاعل تدل على الفاعل والمفعول كراضية أو مفعول للدلالة على الفاعل و المفعول، وفعل، وأفعل بمعنى واحد، و فعل وفعّل وغيرها.

٧. الأسباب الاجتماعية والنفسية: من مثل التفاؤل والتشاؤم كالمفازة للمنجاة والمهلكة والمسجور للملآن والفارغ، والتهكم والسخرية كقولنا للغبي استهزاء يا ذكي أو يا فهيم ويندرج تحت هذا تحسين القبيح، وتقبيح الحسن، وتصاحب المعاني المتضادة في الذهن كالبين يدل على الوصال والفراق، واجتماع المعاني المتضادة في النفس مثل "زيتونة لا شرقية ولا غربية" النور ٣٥/٢٤ أي شرقية وغربية، والنسبية كالجلل للعظيم واليسير نسبياً، والجهة القبلية هي الجهة الجنوبية بالنسبة لسورية، وهي الشمال بالنسبة لليمن .

٨. البدائية: ويراد بها البدائية وطفولة اللغة في أطوارها الأولى كانت من عوامل نشوء الأضداد .

٩. قانون وحدة وصراع المتضادات: وخلاصة هذا العامل أن كل ضد سبب في اعتبار ضده ضدا فلولا الشجاعة لما كان الجبن ضدها و هكذا .

١٠. علاقة الصوت بالمعنى: وقد نص الباحث على أن الدكتور محمد حسين آل ياسين ذكر هذا العامل " وذلك باستحياء الأصوات وربطها بالمعنى ... مثل السدفة التي رأى أن تتابع أصواتها وتلاحقها يوحي بأن هناك انبثاقاً بطيئاً لشيء من بين شيء آخر و هما الضوء من الظلمة، ذلك أن صوت السين الصادر من بين الأسنان المنطبقة وما يرافقه من لمّ الشفة بسبب ضمة السين يوحي بالانبثاق ثم تأتي حركة اللسان المتجه من الداخل إلى الخارج للنطق بالدال مؤيدة المعنى السابق، حتى إذا استقر صوت الدال الساكن الموحي بالظلمة الساكنة التي ينبثق منها الضوء جاء صوت الفاء المفتوحة الصادر من بين شفتين مفتوحتين موحياً القرب انتهاء عملية الانبثاق، فأصوات اللفظة بمجموعها عبرت بنغمتها وتتابعها. وحركات أعضاء النطق معها عن عملية ولادة الضوء من الظلمة "[٣٢].

١١. السبب والنتيجة: كالظن يراد به الشك واليقين، فالشك واليقين نتيجة .

١٢. غلبة التسمية بأحد الضدين: مثل ميزان الحرارة لمقياس الحرارة والبرودة. والمصعد في حال الصعود والهبوط [٣٣].

وواضح أن الكثرة الكاثرة من هذه العوامل إنْ لم تكن جميعها قد ساقها الدكتور محمد حسين آل ياسين في كتابه "الأضداد في اللغة" فالجهد جهد مكرور معاد هنا، وفي الفصل النظري كله ، فضلاً عن التناقض الذي سيقع فيه الباحث بعد إقرار أسباب نشوء الأضداد وكثرتها والأخذ بالمنهجين التاريخي و الوصفي حين ينكر التضاد في القرآن الكريم. لأن كثيراً من الأضداد في القرآن الكريم كما أسلفت راجعة إلى هذه العوامل. ويختم الباحث مبحثه الأول بالحديث عن آثار التضاد فيرى أن فريقاً من الباحثين يرى في الأضداد أمراً يعوق الفصاحة ويؤدي إلى صعوبة نقل المعاني وثمة فريق ثانٍ كالدكتور صبحي الصالح يرى في التضاد وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب وهو ما يراه الباحث [٣٤]. ويرى الباحث أيضاً أن للأضداد أثراً في إيصال المعاني المراد التعبير عنها [٣٥]. ثم يتناقض الباحث مع نفسه بقوله: "ولا نكاد نرى مشكلة كبيرة تنشأ من الأضداد نبالغ في أمرها، ونكبر من شأنها، فنلتمس لها العلاج، لأن رصيدها اللغوي ضئيل نسبياً ويزداد تضاؤلاً في قلة استخدامه وشيوعه بين الأدباء والكتاب[٣٦]. وينتصر لرأيه هذا بكلام للدكتور الجبوري، والدكتور ابراهيم أنيس، والدكتور منصور فهمي، مؤداه أن مصير الأضداد إلى الانقراض أو القلة في الاستعمال. وغريب أن ينتهي الباحث في بحثه هذا إلى مثل هذا الأمر وهو الذي يرى في الأضداد مزية من مزايا العربية، ويرى فيها ما يرى الدكتور صبحي الصالح من أنها وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ

والأساليب فضلاً عن إقرار الباحث بالعوامل التي أفضت إلى وجود هذه الظاهرة جميعها أخذه بالمنهجين التاريخي والوصفي في هذه الظاهرة. وأحسب أن الذي أوقعه في هذا التناقض تعثره المنهجي واتكاؤه على ما يقوله الباحثون في الأضداد و هم مختلفون بلا تمييز دقيق ، مما جعل مبحثه بل كتابه كله مكروراً معاداً على ما فيه من استقصاء وإحاطة وشمول واستقصاء، وكان للدكتور محمد حسين آل ياسين نصيب الأسد في مرجعية الباحث كما أسلفت غير مرة .

المبحث الثاني: التضاد في علمي أصول الفقه و المنطق و علوم القرآن الكريم

يتألف هذا المبحث من خمسة أسطر فقط اكتفى الباحث فيه بقوله: "إن التضاد لدى علماء أصول الفقه، والمناطقة وعلوم القرآن الكريم، نوع خاص من المشترك، بل هم يذكرونه في أمثلتهم على المشترك، وقد سبق ذكر آرائهم في الأضداد في تضاعيف كلامهم على المشترك وخاصة أقسام المشترك ، ولذلك فلا نجد حاجة لتكرار ما سبق ذكره في فصل "جهود السابقين في الاشتراك اللفظي" من كتابنا "الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق" (٣٧).

وقد سبق أنْ أشرنا أنَّ من القدماء من عدّ الأضداد من المشترك اللفظي، وأنَّ من المحدثين كالدكتور ابراهيم أنيس، والدكتور علي عبد الواحد وافي، والدكتور أحمد مختار عمر وغيرهم من عدّ الأضداد كذلك، وبيَّنَّا أنَّ العلة في ذلك إيمانهم بمفهوم ضيق للأضداد، وهو انصراف اللفظة إلى معنيين متضادين، غير أننا بما بسطناه من مفهوم رحب للأضداد يجعل من هذه الظاهرة ظاهرة مستقلة تتفق مع المشترك في جانب منه ولا تعد جزءاً منه. وذكرنا من قبل أن من الباحثين من أنكر أن تكون الأضداد جزءاً من المشترك اللفظي حتى في هذا الجانب الذي أقررنا به لاعتقادهم بخصوصية الأضداد وانفرادها عن المشترك. وقد رأى هذا الرأي الأستاذ محمد الأنطاكي والدكتور محمد حسين آل ياسين .

الفصل الثاني
التضاد في القرآن الكريم

المبحث الأول : التضاد في حروف المعاني:

يتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث هي التضاد في حروف المعاني ، والتضاد في المواد اللغوية ، والتضاد في الصيغ الصرفية ، وقد وطأ الباحث لهذه المباحث بقوله: " ولنا أن نقف وقفة أكثر تأنياً حيال ألفاظ قيل بضديتها ، وجاء في القرآن الكريم ذكرها ، ولا سيما أنها كانت مثلباً عند الطاعنين في العربية و أهلها يخدشون بها بهاء القرآن الكريم وبيانه (٣٨).

وكلام الباحث هذا أول خطوة منهجية يتعثر فيها في هذا الفصل ، فقد سبق أن بيّن الباحث أن العلماء مختلفون في النظر إلى هذه الظاهرة فمنهم من يراها " حلة تزهو بها العربية على أخواتها من اللغات ..ومنهم من يراها مطعنا على العربية يسلبها بهاء الفصاحة، ويخلع عليها أثواب الغموض(٣٩). ومعروف أنَّ الباحث قد أخذ بالرأي الأول بدليل قوله : " ومن هذه الظواهر التي امتازت بها العربية من غيرها من اللغات ظاهرة التضاد في طائفة من ألفاظها" (٤٠) ، وبقوله : " غير خاف أنَّ لهذه الظاهرة اللغوية أثراً في إيصال المعاني المراد التعبير عنها ، ولا شك في أنَّ التضاد وسيلة من وسائل التنوع في الألفاظ والأساليب كما يرى د. صبحي الصالح" (٤١). وبناءً على هذا كان حقيقاً بالباحث ما دام يرى في الأضداد هذا الرأي أنْ يصل إلى إثبات الأضداد في القرآن الكريم ولكنه فعل العكس وأنكر التضاد في القرآن الكريم في المباحث الثلاثة قال: " وتناولنا في الفصل الثاني ألفاظ الأضداد التي وردت في القرآن الكريم بالدراسة

والتحليل بعد أن استخلصناها من كتب الأضداد ورتبناها على حروف المعجم ثم خلصنا إلى تبرئة القرآن الكريم من هذه الظاهرة[٤٢]. ويلاحظ أن الباحث في بحثه قد استخلص الألفاظ أولا من كتب الأضداد، ثم درس الموجود منها في القرآن ونفى الضدية فيه، والأصل أن ينصب نظره على ما جاء في القرآن الكريم ثم يستأنس بما جاء في كتب الأضداد وكتب التفسير ونحو ذلك، لأنَّ عنوان كتابه "التضاد في القرآن الكريم" وليس التضاد في كتب الأضداد أو في كتب المفسرين، فهذا خلل منهجي واضح، أفضى بالباحث كما سنرى إلى نفي الضدية في القرآن عن ألفاظ لم تجر متضادة في الاستعمال القرآني و إنما جرت متضادة في كتب الأضداد، وكان حقيقاً به أن يخرج هذه الألفاظ أساساً من بحثه لأن البحث منصب على التضاد في القرآن الكريم لا في كتب الأضداد ولا في غيرها مثل بصير بمعنى الأعمى والبصير، فإنها لم ترد إلا بالمعنى الثاني" [٤٣]. ومثل الدائم بمعنى المتحرك و الساكن.

يقول الباحث: " واللفظة مع هذا لم ترد في القرآن الكريم دالة على معنى الحركة أو السكون ، وهي ليست عندنا من الأضداد" [٤٤] وإنما هي دالة " على امتداد الزمن على الشيء في حالة واحدة " [٤٥]. ومثل الحميم بمعنى الحار والبارد فإن اللفظة لم ترد إلا بالمعنى الأول [٤٦] . ومثل الحنيف للمائل والمستقيم لم ترد إلا بمعنى المستقيم [٤٧]، وبيع بمعنى البيع والشراء لم ترد إلا بمعنى البيع [٤٨]، و بعد بمعنى بعد وقبل لم ترد إلا بالمعنى الأول[٤٩]. وغيرها فكان حقيقاً بالباحث ألا يدرج هذه الألفاظ في بحثه، و يقتصر على الألفاظ التي وردت متضادة في القرآن الكريم. وعنوان البحث "التضاد في القرآن الكريم" يوحي بدرس ظاهرة موجودة في القرآن لا العكس، وإذا افترض أنها غير موجودة فلا داعي لدرسها، ثم أقول أي خطر يقع على القرآن من إثبات هذه الظاهرة ما دامت الأضداد مزية من مزايا العربية وما دام القرآن جارياً على سنن العرب في كلامها ما تقدم من كلامنا، وعلى كل حال ففي المبحث الأول من مباحث هذا الفصل وهو المبحث المعقود للتضاد في حروف المعاني ساق أقوال الأضداديين في أنَّ ثمة تضاداً بين إذ وإذا في دلالتهما على الزمن الماضي والزمن المستقبل، وانتهى إلى أنَّ إذ للماضي و إذا للمستقبل ولا تضاد بينهما إلا على سبيل المجاز كما صرح أبو حيان و[٥٠] نسي الباحث ما أقره في الفصل النظري من أنَّ المجاز عامل من عوامل نشوء الأضداد وقد أقر بالعوامل جميعها [٥١]، كما أنكر الباحث التضاد في لا من حيث دلالتها على الجحد والإثبات [٥٢] وأنكر التضاد في ما من حيث هي نافية تارة وموصولة تارة ثانية [٥٣]، وأنكر التضاد في هل من حيث هي بمعنى الجحد تارة و بمعنى قد تارة ثانية[٥٤]، كما أنكر التضاد في إن من حيث هي بمعنى ما وبمعنى قد، وأنكر التضاد في أو على الشك وعلى العطف [٥٥] وانتهى في هذا المبحث إلى القول": نخلص مما سبق إلى أن هذه الأدوات و الحروف التي ذكرها بعض الأضداديين لا تثبت لها حقيقة التضاد عند التمحيص والتدقيق ، ويؤيد هذا الرأي أنه لم يذكرها كثير مما ألفوا في الأضداد، وإنما اقتصر على ذكر معظمها ابن الأنباري ومن جاراه في الاستكثار من الأضداد كالصغاني ، وقد رد بعض المحدثين هذه الألفاظ مجتمعة يريد د. محمد حسين آل ياسين ، من وجهة نظر أخرى، فقال: " الواقع أن هناك وهماً كبيراً في اعتبار الضدية في مثل هذه الحروف ذلك أنها ليست هي نفسها في الاستعمال الثاني فـ "ما "النافية مثلاً هي غير ما الموصولة و إنْ النافية غير إنْ الشرطية ، فلا يجوز عقد مقارنة توصل إلى القول بضدية هذه الأدوات. أضف إلى ذلك أن الدرس اللغوي الحديث توصل إلى أن هذه الأدوات ما هي إلا بقايا ألفاظ قديمة تخلفت لدينا من الأطوار الأولى للغة"[٥٦] .

وواضح أن الباحث يميل إلى دائرة تضييق الأضداد بل نفيها عن القرآن الكريم وهو القائل بقبول العوامل مجتمعة التي أفضت إلى وجود هذه الظاهرة في القسم النظري من كتابه [٥٧]، يضاف إلى ذلك أن الأضداديين لم يجمعوا على نفي الضدية في هذه الأدوات كما يصرح الباحث، ونراه يهون من شأن الأنباري الذي ذكر معظم هذه الأدوات والحروف

على أنها من الأضداد فيقول: "وإنما اقتصر على ذكر معظمها ابن الأنباري ومن جاراه في الاستكثار من الأضداد كالصغاني مثلا" [٥٨]، و نسي الباحث ما صرح به في القسم النظري من كتابه من أن ابن الأنباري" كان من خير المدافعين عن العربية و أساليبها لاتخاذه طريقاً وسطاً ومنهجاً دقيقاً صائباً في نظرته للأضداد.." [٥٩]. ويقع الباحث أسير آراء الدكتور محمد حسين آل ياسين حين يقول: " وقد رد بعض المحدثين هذه الألفاظ مجتمعة .... وحجة الدكتور محمد حسين آل ياسين في نفي الضدية عن هذه الأدوات و الحروف أنها ليست هي نفسها في الاستعمال الثاني، وقوله هذا ينطبق على جميع الأضداد. فالجون يراد به الأبيض و الأسود لا يتحقق في استعمال واحد وإنما في استعمالين، وأما حجة الدكتور محمد حسين آل ياسين الأخرى أن هذه الحروف والأدوات إن هي إلا بقايا ألفاظ قديمة ، فهو قول عماده الظن و الافتراض و التخمين ، وإن صح فإن تعاملنا مع هذه الأدوات والحروف في صورتها القائمة لا في أنها بقايا لألفاظ قديمة .

ولا يخفى ما في كلام الباحث من تناقض، وتعثر منهجي، وتأثر بالدكتور محمد حسين آل ياسين ، ووقوعه أسيراً لأفكاره ، ولا نغتر بمخالفته إياه في بعض المسائل الفرعية في تضاعيف كتابه . إن البحث يجب أن يكون ثمرة لوعي كلي على الموضوع ووعي على مسائله مفصلة .

المبحث الثاني: التضاد في المواد اللغوية :

عقد الباحث هذا المبحث للتضاد في المواد اللغوية، وساق مائة وثلاثين لفظة واردة في القرآن ذكر العلماء أو بعضهم أن فيها تضادا [٦٠]، مثل ظن للشك واليقين ومثل الأمة للواحد والجماعة، وبرح للخفاء والظهور، وبسل للحرام و الحلال وغيرها . وانتهى الباحث إلى انكار التضاد فيها جميعاً ، و هذا المبحث كالمبحث الأول في هذا الفصل مثال للتعثر المنهجي، ومفارقة الجادة، فالباحث في هذا الفصل يحكم المنهج التاريخي[٦١]، مع أنه يعلن في الفصل النظري أنه آخذ بالمنهجين الوصفي والتاريخي ، وأنه يقبل العوامل التي أدت إلى نشوء ظاهرة الأضداد مجتمعة[٦٢]. ولو أنه انسجم مع نفسه و أخذ بالمنهجين لعرف أن هناك تضاداً في القرآن الكريم لأن كثيراً من الأضداد التي أنكرها يعود إلى اختلاف اللغات، وإلى الأسباب البلاغية، ومنها المجاز والاستعارة ، ومنها ما يعود إلى الأسباب الاجتماعية والنفسية[٦٣]، ولنأخذ بعض الأمثلة على ما نقول، ساق الباحث لفظة بشر التي تطلق في الخير والشر وعقب على ذلك بقوله: "ولا شك أن القول بالتضاد في هذا اللفظ منشؤه النكتة البلاغية في الاستعارة التي أشار إليها الراغب آنفاً وأثرها النفسي في سياق التهكم والاستهزاء، وهذا يعد من خصائص الأساليب في التعبير وليس من خصائص المفردات[٦٤]" ، وأقول إن الأسباب البلاغية عامل من عوامل نشوء الأضداد كما صرح الباحث بذلك في القسم النظري من كتابه[٦٥]، فلا يحق له هنا أن ينكر هذا العامل و يرد قوله في موضع آخر ".

والحق أن الفنون البلاغية لا علاقة لها بأصل الوضع اللغوي، لأنها أمور نسبية تتفاوت وسائل التعبير عنها بتفاوت الأشخاص، غير أن الناس إذا تناسوا العلاقة التي تستدعيها الصور والألفاظ والأفكار المتداعية بين الحقيقة والمجاز، نقلوا هذه الألفاظ متوهمين فيها أصالة الضدية" [٦٦]. نسي الباحث أنَّ دلالات الألفاظ متطورة و ليست جامدة وتتدخل عوامل عديدة في هذا التطور الدلالي .

ومن جهة أخرى فإن التضاد ليس وقفاً على المفردات وإنما يتعداه إلى الجمل أيضاً فالمقابلة الضدية بين صورتين هو من أضداد الجمل لا أضداد المفردات، وانظر أيضاً إلى تناقض الباحث ووقوعه تحت تأثير د. محمد حسين آل ياسين في قوله : "ولنا أن نرى ما رآه كثير من المحدثين من إنكار أصالة الضدية، وأن تكون بالوضع الأول وإنما هي ظاهرة أدى إلى نشوئها عوامل كثيرة" [٦٧]، ويقول: "والذي نراه بعد ذلك أن المجاز عامل من عوامل حدوث

الأضداد الواردة في كتب الأضداد، إلا أنها ليست أصلية في الوضع اللغوي، فهي أضداد في الاستعمال الشائع و ليست أضداداً في الحقيقة و قد سبقنا إلى هذا الرأي د.آل ياسين" [٦٨]. فالباحث حائر في تناول ظاهرة الأضداد هل يتمسك بالوضع الأول للألفاظ أم يأخذ بما آلت إليه بفضل عوامل عديدة، وهذا يفسر تعثره في كتابه كله، وكان الواجب يقضي عليه بأن يحسم الأمر حسماً منهجياً فيتخير المنهج التاريخي أو المنهج الوصفي لا أن يصرح بالجمع بينهما وبقبول العوامل التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة مجتمعة [٦٩].

ويسلك الباحث في هذا المبحث مسلكاً جدلياً عقيماً فيه تمحل ومماحكة إلى حد كبير، فبعد أن أجهد نفسه في نفي التضاد عن أخفى بمعنى أظهر وكتم وإلى هذا ذهب أبو عبيدة والأصمعي، قال: "ويبقى التضاد إن كان ثمة تضاد بسبب من اختلاف اللغات.. فتكون أخفيت بمعناها الشائع كتمت، وفي لغة يمانية بمعنى أظهرت" [٧٠]. وما المانع أن يقع التضاد ما دام اختلاف اللغات عاملاً من عوامل نشوء الأضداد وهو ما ساقه الباحث عند حديثه عن عوامل نشوء هذه الظاهرة[٧١] ، ويسوق الباحث في هذا المبحث ألفاظاً لم ترد متضادة في الاستعمال القرآني وقد أشرنا إلى هذا فيما سبق، ولكنها وقعت متضادة في كتب الأضداد ، فكان حرياً بالباحث أن يخرجها من بحثه لأن بحثه منصب على الألفاظ التي وردت متضادة في الاستعمال القرآني لا في كتب الأضداد وإلا صار بحثه شاملاً للألفاظ المتضادة في كتب التضاد .

حقاً وفق الباحث في نفي التضاد عن بعض الألفاظ في القرآن الكريم لأن ما قيل عن وجه التضاد فيها ليس مقنعاً مثل الأخضر يراد به الأسود والأخضر[٧٢]، والأحمر يراد به الأحمر والأبيض[٧٣]، والأحوى يراد به الأخضر والأسود [٧٤] والأصفر يراد به الأصفر والأسود [٧٥]، وغيرها .

نعم الباحث على حق في نفي التضاد عن بعض الألفاظ التي غلا بعض العلماء في تقدير التضاد فيها غير أن نفي التضاد جملة غلو أيضاً ، ونأي عن الحدود المعقولة والمقبولة ما دامت هذه التظاهرة قد أفضى إلى وجودها عوامل عديدة . ويعلي الباحث من شأن بعض العلماء في مواطن توافق آراؤهم رأيه، ثم ينبذهم من ورائه في مواطن أخرى لا توافق آراؤهم آراءه . فمن ذلك قوله: "حسبنا أن أبا حاتم برأ نفسه من ضدية هذه الكلمة و كلمات أخرى"[٧٦]، ويقول في موضع آخر: "يشعرنا أبو حاتم بشكه في هذا التأويل" [٧٧]. ويقول في موضع ثالث: "حسبنا من أبي حاتم أنه برأ نفسه من ضديتها بذكرها مع حروف لا يعلم أتقال في الضد أم لا"[٧٨]. في حين لا يرى الباحث الذي يوقر أبا حاتم رأي أبي حاتم في أن الدائم الساكن و المتحرك" [٧٩]. ولا يرى رأيه في حرس بمعنى حفظ و سرق [٨٠]، ولا يرى رأيه في حشر بمعنى إمات وجمع [٨١]، ولا يرى رأيه في ظن بمعنى الشك واليقين[٨٢]، وهذا غلو.

والأصل في البحث العلمي أن يكون بحثاً خالياً من أفكار مسبقة يصل إليها الباحث بهدوء ورفق ومن غير تعثر منهجي ملتزماً الدقة في أحكامه ونقوله نائياً عن التناقض الواضح و التأثر بمن بحثوا هذه الفكرة من قبله إلى آخر ما قلناه من قبل .

ولا نرى رأي الباحث في نفي التضاد عن رغب فيه، ورغب عنه، وصرف عنه وصرف إليه، وطلع عنه وطلع عليه. وفزع منه، وفزع له[٨٣]. بحجة أن التضاد غير واقع في الأفعال وإنما أتت الضدية من حرف الجر المتعلق بهذه الأفعال، قال "وإذن يكون التضاد هنا بين حرفين له وإليه وليس في لفظ الفزع نفسه" [٨٤]. يثبت الباحث هنا تضاداً في الحروف وهو ما أنكره الباحث في المبحث الأول من هذا الفصل، ومن جهة أخرى فإن التضاد هنا ليس بين حرفين وإنما بين معنيين لا يتحققان إلا بالفعل ومتعلقه، مما ينفي اقتصار الأضداد على اللفظ المفرد، وإنما يشمل التركيب والصورة والسياق وهو ما فات الباحث وغيره من الباحثين أن يلحظوه .

المبحث الثالث : التضاد في الصيغ الصرفية :

هذا هو المبحث الثالث والأخير من الفصل الثاني، وقد ساق فيه الباحث طائفة من الصيغ المتضادة وهي المفعول على صيغة فاعل، والفاعل على صيغة المفعول، وفعول للفاعل والمفعول، وفعيل للفاعل والمفعول، ومفتعل، وتفعل، وأفعل، وانتهى الباحث إلى إنكار التضاد في هذه الصيغ[٨٥]، قال: "وتعليل هذا التضاد هو ما بيناه بداءة من اختلاف القبائل في معاني صيغها كما اختلفت في معاني ألفاظها، وحسبنا دليلاً على ذلك أن معاني صيغة فعيل وحدها تربو على العشرين، وما نظن أن هذه المعاني كلها كانت تستخدم في قبيلة واحدة أو في كل قبيلة على حدة وإنما هي منتشرة بين القبائل" [٨٦]. وغريب أن يقول الباحث هذا الكلام وهو الذي يقر بأن اختلاف اللغات عامل من عوامل نشوء الأضداد[٨٧]، ويقول في موضع آخر: "والذي نخلص إليه أنه لا تضاد في القرآن الكريم عند التحقيق لا في ألفاظه ولا في صيغه، وإنما الذي ورد فيه من بعض الألفاظ وصيغ متضادة فمردها إلى اختلاف لغات القبائل"[٨٨]. فهذا الإقرار باختلاف اللغات مسبباً للتضاد، إثبات بوجود التضاد في القرآن الكريم مما ينقض الفكرة الكلية التي أقام عليها الفصل الثاني برمته وهو نفي التضاد في القرآن الكريم و يقول الباحث في هذا المبحث إن هذا المبحث وهو الصيغ الصرفية ألحقه بعض المحدثين بعلم البلاغة" ونص عليه في أنواع المجاز المرسل ثم في المجاز العقلي. والحق أن التضاد في الصيغ الصرفية أدخل في علم الصرف منه في علم البلاغة، وإن كان لا يخلو من نكتة بلاغية في بعض الأحيان" [٨٩]، و سواء أكان هذا المبحث صرفياً أم بلاغياً فلا مسوغ للباحث لإنكار التضاد فيه، لأنه أقر أن من عوامل نشوء الأضداد وكثرتها الأسباب الصرفية [٩٠]. والأسباب البلاغية كالحذف والاختصار، والاستعارة والمجاز [٩١] .

وإما قول الباحث: "وما نظن أنَّ هذه المعاني كلها كانت تستخدم في قبيلة واحدة أو في كل قبيلة على حدة. وإنما هي منتشرة بين القبائل" [٩٢] فهو ظن غير صحيح لأن اختلاف اللغات يعني لغات القبائل، ولو كان التضاد واقعاً في لغة معينة لما وصف العامل باختلاف اللغات و لم أر أحداً شرط في وقوع التضاد في لغة واحدة إلا ابن دريد" [٩٣]. وهو مردود لأنه يخالف رأي الجمهور. وخلاصة القول في كتاب " الأضداد في القرآن الكريم " أن هذا الكتاب – كما أسلفنا – لا جديد فيه في قسميه النظري والتطبيقي ، وهو من المكرور المعاد، و قد سبقه إلى حشد ما حشد كثير من الباحثين وبخاصة الدكتور محمد حسين آل ياسين على ما في الكتاب من استقصاء و شمول وإحاطة وتتبع لطبعات الكتب المختلفة .

وقد سبق أن بينا أن الجانب التطبيقي الذي يعده الباحث جديداً قد سبقه إليه الدكتور محمد حسين آل ياسين في كتابه "الأضداد في اللغة" والدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه التطور اللغوي التاريخي " فقد أنكرا التضاد في القرآن الكريم وإن كنا نجد عند الأستاذ المنجد استقصاء للألفاظ الواردة في القرآن الكريم ظاهراً. كما نقع في الكتاب على تعثر منهجي ظاهر. ففي القسم النظري من الكتاب يأخذ الباحث بالمنهجين التاريخي والوصفي ، ويقر بالعوامل التي أفضت إلى ظهور الأضداد مجتمعة، ونراه ينكص عن هذا المفهوم الرحب إلى مفهوم ضيق في الجانب التطبيقي و يصر على أصالة الوضع اللغوي، كما نقف على تناقض واضح في مواقف الباحث في تضاعيف كتابه فهو تارة يقر ببعض العوامل المفضية إلى نشوء الأضداد، وتارة ينفيها، ويجزم الباحث بصورة قاطعة بأن لا تضاد في القرآن ثم يستثني في موضع آخر اختلاف اللغات، وتقتضي المنهجية الصحيحة الدقيقة من الباحث ألا يورد في بحثه ألفاظاً لم ترد متضادة في الاستعمال القرآني ولو وردت في كتب الأضداد، لأن بحثه موسوم بـ " التضاد في القرآن الكريم" وليس التضاد في كتب الأضداد، أو كتب اللغة. ومما يتصل بهذا الجانب أن الباحث حشد الألفاظ المتضادة من كتب الأضداد أولاً ثم عرضها على القرآن الكريم، والأصل أن يكون القرآن الكريم و تفاسيره في المحل الأول ثم يستعان بكتب الأضداد, يقول

الباحث: " تحليل ما يزيد على مئة و ثلاثين كلمة قرآنية مستنبطة من كتب الأضداد وفقا للمنهج التاريخي، وبقياس اللفظ على أمثاله من القرآن الكريم، والخروج من بعد ذلك بإبطال دعوى التضاد في هذه المفردات القرآنية" [٩٤]. ونلحظ في الجانب التطبيقي غلواً ظاهراً في رفض كثير من الألفاظ المتضادة، ويقضي عنوان الكتاب بصورة غالبة بإثبات التضاد لا نفيه و إن كان يمكن أن يرد على هذا الملحظ بأنه يدرس ظاهرة لا يدري ما نهاياتها؟ لذلك قلنا بصورة غالبة. وفي الكتاب تناقض ظاهر كما أشرنا مراراً فالتضاد عند الباحث مزية من مزايا العربية وهو في موضع آخر مثلب عند الطاعنين في العربية و أهلها يخدشون به بهاء القرآن الكريم وبيانه.

ولا نرى كما أسلفنا خطراً ولا عيباً في الإقرار بوجود هذه الظاهرة في القرآن. ولا نغمط الباحث حقه في أن لغته في الكتاب لغة مستقيمة حسنة ، وقدرته على تكثيف المسائل ، وبسطها من غير تطويل ممل ، وتكثر لا موجب له، ظاهرة لا تخطئها العين، فضلاً عن أنه أصاب في نفي التضاد في بعض الألفاظ القرآنية في الجانب التطبيقي لأن التضاد فيها ضعيف، و قد أشرنا إلى هذا كله من قبل وآخر ما نوقعه من ملاحظات أن التضاد الذي أراد الباحث نفيه هو التضاد اللغوي و ليس البلاغي أو الفكري أو غير ذلك .

الخاتمـــة :

عرضت هذه الدراسة لكتاب التضاد في القرآن الكريم للأستاذ محمد نور الدين المنجد بيّن فيها أهمية الأضداد والعوامل التي أدت إلى نشوء هذه الظاهرة كما بيّن التضاد في علمي أصول الفقه والمنطق وعلوم القرآن الكريم الذي عدّه من أنواع المشترك .

ثم تحدث عن التضاد في القرآن الكريم و انتهى إلى إنكار التضاد فيه .

وانتهت دراستنا إلى إثبات التضاد في القرآن خلافاً لما توصل إليه الباحث .

قائمة المصادر والمراجع :

(١) آل ياسين ، محمد حسين، **الأضداد في اللغة** ، الطبعة الأولى , مطبعة المعارف , بغداد ١٩٧٤م.

(٢) ابن دريد , **جمهرة اللغة**, تحقيق رمزي بعلبكي , الطبعة الأولى , مكتبة لبنان, بيروت , لبنان ١٩٨٧م.

(٣) السامرائي ، ابراهيم, **التطور اللغوي التاريخي**، الطبعة الثانية , دار الاندلس , بيروت , لبنان ١٩٨١م.

(٤) المنجد , محمد نور الدين, **التضاد في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق**, الطبعة الأولى , دار الفكر المعاصر , بيروت – لبنان , دار الفكر , دمشق – سورية ١٤٢٠ هـ , ١٩٩١م.

(٥) نصار, حسين، **مدخل تعريف الأضداد**، الطبعة الأولى , مكتبة الثقافة الدينية , القاهرة ١٤٢٣ , ٣٠٠٣م.

الهـوامـش :

([1]) المنجد، محمد نور الدين، (١٩٩٩). **التضاد في القرآن الكريم**، المقدمة ، ص ٩ .

(٢) المصدر نفسه ، **المقدمة** ، ص ١٠ .

(٣) آل ياسين، محمد حسين، **الأضداد في اللغة**، ص ٢٦٥ .

(٤) المنجد. محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص ٤٣ .

(٥) نصار، حسين، **مدخل تعريف الأضداد**، ص ١٩ .

(٦) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، المقدمة ، ص١٠.

(٧) انظر آل ياسين، محمد حسين، **الأضداد في اللغة**، ص٥٢٣–٥٣٤ .

(٨) آل ياسين، محمد حسين، **الأضداد في اللغة**، ص٥٣٤ .

(٩) انظر السامرائي ، التطور اللغوي التاريخي ، ص٩٨ .
(١٠) المنجد ، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٥٦ – ٥٧ .
(١١) المنجد ، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، المقدمة ، ص١١.
(١٢) المصدر نفسه ، **المقدمة** ، ص٩ .
(١٣) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص ١٦ – ٣٠
(١٤) **المصدر نفسه** ، ص ٢٢ .
(١٥) انظر **المصدر نفسه**، ص٢٣، ٤٣ .
(١٦) انظر **المصدر نفسه**، ص ٤٤ و ما بعدها .
(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ .
(١٨) انظر آل ياسين، محمد حسين، **الأضداد في اللغة**، ص٢٦٥ وما بعدها ، ص٣١٢ – ٣١٩ ، ٣٣١ و ما بعدها .
(١٩) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٢٤ ، ٤٩–٥٥ .
(٢٠) انظر آل ياسين، محمد حسين، **الأضداد في اللغة**، ص٢٦٥ – ٢٩٥ .
(٢١) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص ٢٦.
(٢٢) انظر **المصدر نفسه**، ص٢٦، ٢٧ .
(٢٣) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٢٨ – ٢٩ .
(٢٤) **المصدر نفسه** ، ص٣٢ .
(٢٥) **المصدر نفسه**، ص٣٣ – ٣٦ ، ٥٠ .
(٢٦) **المصدر نفسه**، ص٣٢ .
(٢٧) انظر **المصدر نفسه**، ص ٣٢
(٢٨) انظر **المصدر نفسه** ، ص ٣٧ – ٤٢ ، ٥٤ .
(٢٩) انظر **المصدر نفسه** ، ص ٥١ – ٥٢ .
(٣٠) انظر **المصدر نفسه** ، ص ٥٢.
(٣١) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٥٥.
(٣٢) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٨٢ نقلاً عن الأضداد في اللغة، ص ٢٠٤.
(٣٣) **انظر هذه العوامل جميعاً في التضاد في القرآن الكريم**، ص٥٦ ٨٣.
(٣٤) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٨٣.
(٣٥) انظر **المصدر نفسه**، ص٨٤.
(٣٦) **المصدر نفسه**، ص٨٤.
(٣٧) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٨٥.
(٣٨) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٨٩.
(٣٩) المصدر نفسه، **المقدمة**، ص٩.
(٤٠) المصدر نفسه، **المقدمة**، ص٩.
(٤١) **المصدر نفسه**، ص٨٣.
(٤٢) **المصدر نفسه**، ص٢٣٨، وانظر: **المصدر نفسه**، ص٢٣٤.
(٤٣) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص١٠٤.
(٤٤) **المصدر نفسه**، ص١٣٧.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص١٣٦.

(٤٦) انظر **المصدر نفسه**، ص١٢٧.

(٤٧) انظر **المصدر نفسه**، ص١٢٧، ١٢٨.

(٤٨) انظر **المصدر نفسه**، ص١١٢.

(٤٩) انظر **المصدر نفسه**، ص١٠٦ ـ ١٠٨.

(٥٠) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٨٩ ـ ٩٠.

(٥١) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٥٥ ـ ٦٦.

(٥٢) انظر، **المصدر نفسه**، ص٩١.

(٥٣) انظر، **المصدر نفسه**، ص٩١.

(٥٤) انظر، **المصدر نفسه**، ص٩٣.

(٥٥) انظر، **المصدر نفسه**، ص٩٠، ٩١.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص٩٣.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ص٥٥.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص٩٣.

(٥٩) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٤٢.

(٦٠) انظر، هذا المبحث : من ص٩٣ ـ ٢١٨.

(٦١) انظر، قوله: **وفقاً للمنهج التاريخي**، ص٢٣٩.

(٦٢) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٥٥.

(٦٣) انظر، **حديث الباحث عن هذه العوامل**، ص٥٦ ـ ٨٣.

(٦٤) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص١٠٤.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص٦٦، وما بعدها.

(٦٦) **المصدر نفسه**، ص٦٧، وانظر، أمثلة أخرى، ص١١٨، ١١٩، ١٢٢.

(٦٧) **المصدر نفسه**، ص٥٧.

(٦٨) **المصدر نفسه**، ص٦٧.

(٦٩) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٥٥، ٦٦.

(٧٠) **المصدر نفسه**، ص١٣٣، وانظر أمثلة أخرى من المماحكة و الجدل، ص٩٨، في حديثه عن الأيم، و في بطانة، ص١٠٦، ١٠٧، ١٦٧، ١٧٥، وغيرها.

(٧١) انظر المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٥٧، ١٣٩، ١٤٨، وانظر، اقراره بوجود الأضداد، ص١٨١، عند الحديث عن عفا بمعنى درس و كثر.

(٧٢) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٣٠.

(٧٣) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٢٦.

(٧٤) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٢٨.

(٧٥) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٦٣.

(٧٦) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص١١٧.

(٧٧) **المصدر نفسه**، ص١٠٧.

(٧٨) **المصدر نفسه**، ص١٢٧، و انظر أيضاً، ص١٣٩، ١٤٢.

(٧٩) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٣٥.

(٨٠) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٢١.

(٨١) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٢٥.

(٨٢) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٦٧.

(٨٣) انظر، **المصدر نفسه**، ص١٤١، ١٤٤، ١٦١، ١٦٧، ١٨٦، ٢١٧، ٢٢٨.

(٨٤) **المصدر نفسه**، ص١٨٦.

(٨٥) سبقه إلى إنكار التضاد في هذه الصيغ الدكتور محمد حسين آل ياسين، انظر: **الأضداد في اللغة**، ص١٩٩،١٧٥.

(٨٦) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٢٢٦.

(٨٧) **المصدر نفسه**، ص٥٧.

(٨٨) **المصدر نفسه**، ص٢٣٥.

(٨٩) **المصدر نفسه**، ص٢١٩.

(٩٠) **المصدر نفسه**، ص٦٨، وما بعدها.

(٩١) **المصدر نفسه**، ص٦٦، وما بعدها.

(٩٢) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٥٨.

(٩٣) ابن دريد، **جمهرة اللغة**: ٣٤٣/١.

(٩٤) المنجد، محمد نور الدين، **التضاد في القرآن الكريم**، ص٢٣٩.